

الأديب وليد إخلاصي وداعاً

د. راتب سكر

هذه الساعة من مساء السبت ١٩ شباط ٢٠٢٢، تأتي في فضاء يبدو ثقيلًا ثقيلًا، بعد أن طوى الدروب حتى جاءنا خبر رحيل الأديب وليد إخلاصي: «فتى الفتيان في حلب». كان لصلات أبناء جيلي المهتمين بالثقافات والآداب، - مثل سعد الدين كليب ومحمد حيان السمان وغيرهما - مراحل النشأة على ضفاف عاصي حماة، خصوصيات لا تنسى بأبهى المتنوع الثرى، وحضوره الشخصي اللازم في النشاطات الثقافية لربوع تلك الضفاف.

أصدر اتحاد الكتاب العرب مسرحية وليد إخلاصي (١٩٣٥-٢٠٢٢) «الصراط» عام ١٩٧٦، وسرعان ما أخرجها يوسف نعمة، وقام صديقه محمد شيخ الزور (١٩٤٤-٢٠١١) بدور الشخصية المحورية فيها باسم «عبد ربه»، ضمن مهرجان حماة المسرحي، بحضور مؤلفها الذي أثار حضوره من حلب لتابعة عرض الإفتتاح موجة من القلق الشديد ليهما، لأسباب عدة، أولها أن أخان محمدا خرج في أثناء التدريبات عن خطوط الحوار المكتوب، مرتجلا عبارات جديدة راقت لصديقه الخصيص يوسف نعمة، الذي يخرج المسرحية، ويشترك في تمثيلها، فتجاوب معه، ليشكل موقفاً يضاف إلى النص، فاتحين أبواب المناقشات التي ترافق تلك التدريبات، وأشار

فيها من موقع الصديق الخصيص لهما، ومن موقع الإعلامي واللغوي المرافق للفرقة المسرحية، وتشعب الكلام على الصلات بين النصوص المسرحية وتقنيات إعدادها وإخراجها، ذلك الكلام الذي كان موضع أخذ ورد في تناول عرض الفرقة قبل زمن غير بعيد لمسرحية محمد الماغوط (١٩٣٤-٢٠٠٦) «المهراج»، تناول برز أمام ذاكرة كل منا في تلك اللحظات، مع قدوم أ. وليد إخلاصي من حلب، وهو في عز سطوة حضوره الثقافي التميز، ما أثار غيل قليل من القلق في النفوس، من خشية ألا ترضيه التغيرات الطارئة التي نصح إعدادا وإخراجاً وأداء.

مر العرض شائقاً صاخباً بأداء نخبة من مسرحي حماة المعروفين، مثل مختار كعيد وكرمو «عبد الكريم» الصالح ومحمود الحمود وغيرهم، ولما حان وقت الحوارات التي كانت تميز مهرجانات حماة المسرحية، تحدث الكاتب وليد إخلاصي بصراحة وهدهوء، وهو يحمل «الباب» بيده محلاً ذا لفة خاصة، لتنتال كلماته التي ظلت ترن في حوارات سامعية على مدارج السنوات بأثولات عميقة الدلالات، وهو يقول بصوته الحلبي الدافق: «لو أنني اطلعت على هذين الإعداد والإخراج قبل طباعة النص ونشره لأخذت ذلك بعين الحسبان».

ظهرت أمارات مسرات واضحة على وجه محمد شيخ الزور ووجوه رفاقه، وهم يسمعون كلمات إخلاصي، الذي يحظى بمودات معرفتهم وصدقاتهم منذ سنوات، وجاء في تلك الأيام يجر خلف منكبته سنوات طويلة من المجد الأدبي المياض، بعد مؤلفاته المسرحية والقصصية والروائية المتلاحقة منذ عام ١٩٦٣، وقد بوأته مكانة خاصة في المشهد الثقافي السوري والعربي، ومن الراجح أن ما تشع به روحه وشخصيته من ألق إنساني مميز، أثر في خصوصية تلك المكاتة.

عني عرض «الصراط»، ذلك المساء بتجربة المسرح داخل والمسرح: إخراجاً وأداءً، عناية خاصة، ووظفها تناغم ومحمد ويوسف توظيفاً فنياً متآلقاً، هما اللذان خبرا في أعمالهما السابقة، قدرة هذه التجربة على منح العروض المسرحية طاقات تعبيرية مضافة ذات دلالات إيحائية واسعة وعميقة... لقد ظل نداء حضور وليد إخلاصي وكلماته وحواراته في تلك الأمسية النوعية من حياتنا الثقافية يبيت في حوارات سنواتنا اللاحقة دلالات تعليمية ونفسية لا تنسى.

استقبل إخراج سمير الحكيم مسرحية وليد إخلاصي «سيرة ديمقراطية على الخشبة» الصادرة في دمشق عام ١٩٧٩، على مسرح «نادي الرابطة القدية بحماة»، بحفاوة لا تقل عما رافق عرض المسرحية السابقة.

وعندما نظم كلية الآداب في جامعة حماة احتفاءً خاصاً به في عام ٢٠٠٩، تحول ذلك الاحتفاء إلى مباحث خاصة رافقت استعداده نكريات مع حماة وعاصيها ومقفيها، على مدارج الحياة، وكتب مقالات عدة تحلل عبر ذلك النهار الذي كان رافعا معه، ودلالات.

يرحل هذا الأديب الكبير تاركاً مؤلفاته القصصية والروائية والمسرحية، ونكرياته المشتركة مع قطاعات واسعة من أصحاب الثقافات والفنون، كنت وأحدًا منهم، وما هذه الساعة إلا وقفة صاحب حزن عجلان، يخفي ندعة عن بشاشة مطمئنة وسكينة يتركها الراحلون الكبار عادة بين أيدي مريديهم وعارفيهم.

استقبل إخراج سمير الحكيم مسرحية وليد إخلاصي «سيرة ديمقراطية على الخشبة» الصادرة في دمشق عام ١٩٧٩، على مسرح «نادي الرابطة القدية بحماة»، بحفاوة لا تقل عما رافق عرض المسرحية السابقة.

بدأ حياته الوظيفية في مديرية اقتصاد حلب، وأصبح محاضراً في كلية الزراعة بجامعة حلب، ثم انتقل إلى المؤسسة العامة لحطب وتسويق القطن عام ١٩٦٦.

ترأس الراحل فرع نقابة المهندسين الزراعيين في حلب وفرع اتحاد الكتاب العرب في حلب أكثر من مرة وانتخب في مجلس اتحاد الكتاب العرب لثلاث دورات متعاقبة وساهم في تأسيس مسرح الشعب والمسرح القومي والنادي السينمائي في حلب وهو عضو جمعية القصة والرواية.

حاز وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة عام ٢٠٠٥، وحصل على جائزة اتحاد الكتاب العرب التقديرية في دمشق ١٩٩٠، وعلى جائزة القصة العربية (محمود تيمور) في مصر عام ١٩٩٤، وجائزة سلطان بن علي العويس الثقافية في الرواية والمسرحية في دورتها الخامسة عام ١٩٩٦.

ترجمت أعماله إلى كل لغات العالم

وليد إخلاصي.. أغنى المشهد المسرحي فكان على الخشبة فارساً وعلى الأرض روائياً

وائل العدس

نعت وزارة الإعلام والثقافة واتحاد الكتاب العرب الأديب وليد إخلاصي بعد رحلة في عوالم الإبداع قضاهما في فضاءات المسرح والرواية والقصة. وفارق إخلاصي الحياة في مدينة حلب عن عمر ناهز ٨٧ عاماً تاركاً عشرات الروايات والأعمال المسرحية التي أُنشئ فيها المشهد المسرحي والثقافي في سورية ليلبقي خالداً في ذاكرة الإبداع.

ويعد الراحل من الأديب القليلين الذين تميزوا في أكثر من مجال أدبي، فلم يكن قاصاً أو روائياً أو مسرحياً فحسب، وإنما هو كل ذلك معاً، إنه قاص بقدر ما هو روائي، وروائي بقدر ما هو مسرحي.

تمتع إخلاصي بالتنوع الثقافي والأدبي، الذي جعل منه أبرز الكتاب والأدباء السوريين، فقد امتك أسلوباً مميزاً في الكتابة، كالدمج بين الواقع والfantasy، والدلالات التاريخية، ونجح بإسقاط التاريخ على أعماله، التي اتسمت بالأناقة الأدبية، حتى لقبه الكاتب الجزائري، واسيني الأعرج، بـ«الجنتمان»، واصفاً إياه بأنه أجمل من عرفة في الشام وأكثرهم أناقة وجمالاً وروحاً وقلباً.

استطاع إخلاصي، من خلال كتاباته، تسليط الضوء على المواضيع التي تشغل المجتمع السوري، من دون أن ينسى مناصرة القضية الفلسطينية. تمتع بعيداً عن الأدب بصفات أكسبته احترام ومحبة وود كل من عاشره، فلم يلمسوا منه إلا كرم الأخلاق وسمو النفس وطيبة الطبع.



سيرة غنية

ولد الروائي السوري وليد إخلاصي في لواء إسكندرون في ٢٧ أيار عام ١٩٣٥، والده أحمد عون الله إخلاصي، كان رئيساً لتحرير (مجلة الاعتصام) الشهيرة في أواخر العشرينيات المجد الأدبي المياض، بعد مؤلفاته المسرحية والقصصية والروائية المتلاحقة منذ عام ١٩٦٣، وقد بوأته مكانة خاصة في المشهد الثقافي السوري والعربي، ومن الراجح أن ما تشع به روحه وشخصيته من ألق إنساني مميز، أثر في خصوصية تلك المكاتة.

المقال والزواوية الصحفية والشعر، وتمت ترجمة أدبه إلى لغات عدة منها الإنكليزية والفرنسية والألمانية والهولندية والألمانية والروسية واليوغوسلافية واليونانية.

عاش وتلقى تعليمه في مدينة حلب حيث درس المرحلة الابتدائية في مدرسة الحمدانية في حلب، والثانوية في التجهيز الأولي - المأمون في حلب، والجامعية في كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية في مصر عام ١٩٥٤ ليحصل على بكالوريوس في العلوم الزراعية عام ١٩٥٨، وديبلوم الدراسات العليا الفنية عام ١٩٦٠.

بدأ حياته الوظيفية في مديرية اقتصاد حلب، وأصبح محاضراً في كلية الزراعة بجامعة حلب، ثم انتقل إلى المؤسسة العامة لحطب وتسويق القطن عام ١٩٦٦.

ترأس الراحل فرع نقابة المهندسين الزراعيين في حلب وفرع اتحاد الكتاب العرب في حلب أكثر من مرة وانتخب في مجلس اتحاد الكتاب العرب لثلاث دورات متعاقبة وساهم في تأسيس مسرح الشعب والمسرح القومي والنادي السينمائي في حلب وهو عضو جمعية القصة والرواية.

حاز وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة عام ٢٠٠٥، وحصل على جائزة اتحاد الكتاب العرب التقديرية في دمشق ١٩٩٠، وعلى جائزة القصة العربية (محمود تيمور) في مصر عام ١٩٩٤، وجائزة سلطان بن علي العويس الثقافية في الرواية والمسرحية في دورتها الخامسة عام ١٩٩٦.

صراع الهوية في العلاقات الدولية

غالباً ما تنتهي العلاقات بين الدول بالقوة العسكرية التي تعبر عن السياسة!

عبد الهادي الدعاس

كتاب جديد صدر عن وزارة الثقافة والهئية العامة للكتاب، تحت عنوان: «صراع الهوية في العلاقات الدولية»، بين خلاله الدكتور

جاسم محمد زكريا، أن زمننا هو زمن الأخطار والأمال، وأنتنا نواجه مخاطر

كونية كبرى في مجالات أساسية متعددة، لم يسبق للإنسانية أن حازت هذا القدر من

القدرة على الهدم، ولم يسبق لها أن امتلكت مثل هذه القوة لبناء مستقبلها، مشيراً إلى

أن الصعوبات تتزايد والمباردات تتعدد من أجل جعل العالم أكثر إنسانية.

ولفت الدكتور زكريا إلى أن الكم الهائل من المتناقضات التي تجتمع في قضية القوة مفهوماً وغاية، لتوحيحاً أو تسويقاً، لا يمكن إعطاء إجابة قاطعة وجامعة في هذا

الأمر، والقوة هي التعبير الأكثر فاعلية ومباشرة، لذلك هي الأكثر استخداماً، لافتاً إلى أن القوة هي

مجموعة الأليات بأبعادها والوسائل المادية والمعنوية المختلفة، مبيّناً أنه عندما نتحدث في العلاقات الدولية،

إلى القوة بمفرداتها المختلفة، غالباً ما ينتهي الأمر بالقوة العسكرية، لأن القوة هنا تعبر عن السياسة.

وأشار زكريا في كتابه إلى أن كثيرًا من المفكرين الغربيين يذهبون ويقولون إن القانون الدولي، كله

صناعة غربية، كما أن الدولة اختراع غربي محض، وإن كثيراً من الحقائق التاريخية التي كشفوها وهم،

إن درسوا الرقم التاريخية في مواطن كثيرة، بينها إطار الاختلاف والتنوع بين الحضارات والفلسفات

في تلك الفترة المبكرة من التاريخ.

ما العلاقة بين الفلسفة والمجتمع الدولي؟

بالفصل الأول من الكتاب تحت عنوان: «ما العلاقة بين الفلسفة والمجتمع الدولي» تطرق الدكتور زكريا إليه في

قضية اختلاف المفاهيم التي تشكل إشكالية حقيقية في إطار الاختلاف والتنوع بين الحضارات والفلسفات

في تلك الفترة المبكرة من التاريخ.

بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

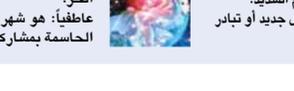
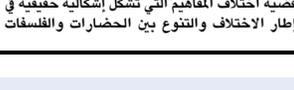
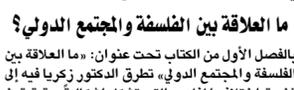
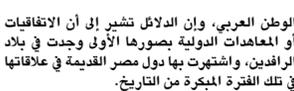
بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.



لدى الأمم، لذلك فإن توحيد المفاهيم أسطورة قل أن تروپها أساطير الأدب، أو يزعمها أساطين الفلسفة، لذلك ظلت بعيدة وأنتها غداً مأول.

وأشار إلى أن موضوع الفلسفة والتحويلات العالمية اختيار محدد في المعالجة، ضمن اختيارات عديدة ممكنة، فقد ينصب هذا الاختيار على المقارنة بين مسارات الفلسفة، تاريخها وتطورها، ومسار

التحويلات العالمية، وإن تحليلاً كهذا، يسعى إلى الإجابة عن مدى إمكان قراءة التحولات العالمية

بالمصلحة المتبادلة وفقاً للقواعد التي تقرها بها مسارات الفلسفة.

بالفصل الثالث من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»، لافتاً إلى أن

الروابط والعلاقات المتعددة لا تترك الإنسان حراً يفعل ما يشاء، وإنما تدفعه للائتمار طوعاً أو قسراً

بمجموعة من القيود، سواء لمصلحة غيره من الأفراد أم لمصلحة المجموعة أو الدولة، ومن القيود التي

تفرض على سلوك الإنسان قيود مبعثها قواعد الدين والإخلاق والعبادات.

وبين زكريا، أنه من أجل ذلك تنهض قواعد القانون المحمية بمعانيها لتفرض التزامات محددة مقرونة

بجزاء معلومة تقع على كل من يخالفها، لذلك فإن القانون يشكل ضمانات مباشرة وفعالة تؤمن استقراراً

واستمراراً للنظام الاجتماعي وفقاً للنظام السياسي العام لكل دولة أو جماعة أو مجموعة.

بينما بالفصل الثاني من الكتاب تحدث زكريا عن «القانون وفكرة القانون الطبيعي»،